دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

إعداد
د/ فاتن سيد خميس عطية
مدرس المحاسبة – جامعة الحدود الشمالية
المملكة العربية السعودية

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١ – المقدمة وطبيعة المشكلة

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات تتسم بالملائمة والتعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية للوحدة، ويجب أن تتميز هذه المعلومات بارتفاع جودتها واتساقها وقابليتها للفهم والمقارنة بما يزيد من ثقة المستخدمين في هذه التقارير ويدعم كفاءة أسواق المال، إلا أن المعايير المحاسبية تتسم بقدر كبير من المرونة مما يتيح للمديرين فرصة التلاعب في الأرباح وبما ينعكس سلبا على جودة الأرباح (رضوان٢٠١٣).

ولقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من الفضائح المالية المتكررة والتي أدت إلى افتقاد الثقة فى الأسواق المالية المختلفة وانصرف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لفقد الثقة فى المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة للشركات المختلفة.

وتعتبر إدارة الأرباح **Earnings Management** من الموضوعات التي تمثل أهمية متزايدة في الأدب المحاسبي نظرا لاهتمام العديد من الجهات البحثية وإدارات الشركات وأصحاب المصالح بدراسة ومتابعة وتحليل طرق وأساليب إدارة الأرباح لما لها من تأثير جوهري على نموا لشركات واستمراريتها (حماد٢٠١٧). وقد قدمت الدراسات السابقة العديد من التعريفات لإدارة الأرباح فقد عرفها **(Cupertino et al.2015)** بأنها التدخل المتعمد للمديرين بقراراتهم لتنظيف الطرق المحاسبية أو لتوجيه الأنشطة التشغيلية بطريقة معينة للتأثير على الأرباح لتحقيق نتائج محددة يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

ونظرا لتعدد الفئات المهتمة بأرقام الربحية للشركات والمؤسسات ودلالتها فقد بات من المهم تطرق الأبحاث الأكاديمية لها بالبحث والتحليل نظرا لإضرارها بأصحاب المصالح، وأيضا مع تزايد الفضائح المحاسبية التي طالت العديد من الشركات الكبرى مثل Enron World Com., بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية حيث بدأت الاهتمامات توجه لمهنة المحاسبة والمراجعة بأنها كانت إحدى الأسباب الأساسية في التأثير السلبي على مصداقية القوائم المالية المنشورة وبالتبعية تقويض ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية المراجعة كمهنة مستقلة، حيث أصبح رأى مراقب الحسابات واستقلاله محل شك وذلك نتيجة إصدار مراقبي الحسابات تقارير مراجعة تؤكد صحة وعدالة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة (Sikka,2009.,Lsage et al.,2011)

من ناحية أخرى ومع خروج مكتب "ارنر اند اندرسون" من سوق المراجعة بعد فضيحة "Eenor"بدأ الاهتمام بكيفية مواجهة خطر تركز سوق المراجعة الناتج عن خفض شركات المراجعة ألكبري إلي أربع شركات فقط (Big 4) مما يخلق الحافز لديهم لزيادة أتعاب المراجعة نتيجة للاحتكار وعدم تحسين مستوي جوده المراجعة نتيجة ضعف المنافسة في سوق المراجعة . وبالإضافة إلي ظهور المخاطر النظامية Systematic risk في سوق المراجعة والمتمثلة في احتمالية انسحاب احدي شركات المراجعة الاربع الكبار تاركة سوق المراجعة للشركات الثلاث الباقية بما قد يعطل سوق المراجعة ككل (Lesage et al.,2011 ; ouick 2012; zerni et al ., 2012; Ratzinger-Sakel et al ., 2013)

وقد تطرقت بعض الدراسات لأهمية المراجعة من خلال تفعيل الحوكمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح مثل دراسة (سالم ٢٠٠٨) و التي استهدفت قياس اثر دور المراجع الخارجي في إطار حوكمة الشركات علي ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بجمهوريه مصر العربية والمملكة العربية السعودية إلا أن هذه الدراسة ركزت علي طرق و أساليب إدارة الأرباح وتعرضت بشكل نظري لدور لجنة المراجعة في إطار الحوكمه في تعزيز استقلالية المرجع الخارجي و انعكاس ذلك علي ضبط ممارسات إدارة الأرباح

وفي نفس السياق توصلت دراسة (Davidson et al.,2005) إلي وجود علاقة عكسية بين استقلال لجنة المراجعة و ممارسات إدارة الأرباح وتوصلت دراسة (Kent & Ung 2003) إلي نفس النتيجة كما توصلت دراسة (Abbott.et al

(2004,. إلي أن استقلال لجنة المراجعة في الشركات الأمريكية يرتبط سلبيا مع إعادة إصدار التقارير المالية أي انه توجد علاقه سلبيه بين استقلال لجنة المراجعة وإدارة الأرباح .

وتمثل الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح في أسلوبين رأسيين هما : إدارة الأرباح بالاستحقاقات ، وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وتعني إدارة الأرباح بالمستحقات AEM استغلال السلطة التقديرية الممكنة في المعايير المحاسبية وتوظيف الاختيارات المحاسبية لخدمه أهداف أداريه محدده ، إذ أنه مع القبول التام لأساس الاستحقاق في أعداد البيانات المالية ألمنشوره كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات ألا أن ذلك لا يحول دون إساءة استخدام هذا الأساس من قبل المديرين التنفيذيين بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة وذلك من خلال الأسس المتبعة مثلا في تقييم المخزون السلعي أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (د/ محمد مطر وآخرون ٢٠١٣) نظرا لان استخدام أساس الاستحقاق يتطلب قدر كبير ن التقدير لذا يصعب علي المراجعين فحصها بموضوعية (بلال كيموش وحمزة بوسنة ٢٠١٥).

بينما تعني إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية REMاستخدام الإدارة للاختيارات التشغيلية المتاحة للتأثير علي أرقام التقارير المحاسبية (Wilson 2013) ومن أمثلتها إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير ، واختيار توقيت التنازل عن الأصول . وقد توصلت بعض الدراسات إلي أن مديري الشركات يعملون علي زيادة الدخل من خلال بيع الأصول الثابتة (Roychow dhury 2006)

وتعتبر الدراسات الخاصة بإدارة الأرباح بالمستحقات هي الأوفر حظا في الأدب المحاسبي مقارنة بالدراسات الخاصة بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية REM والتي بدأت بمحاولات بحثية محدودة مثل دراسة (legoria 2000) والتي قدمت معلومات عن تلاعب شركات الادوبة في مصروفاتها الرأس ماليه تلبيا لتوقعات المحللين الماليين ، ودراسة(Roychow dhury 2006) والتي أثبتت بالأدلة الإحصائية تلاعب المدربين بالأنشطة الحقيقة لشراكتهم و ذلك من خلال قرارات منح خصومات سعريه علي المبيعات ، الإنتاج المفرط ، تخفيض النفقات الاختيارية ... وذلك لتجنب خسائر بأدلة ثابتة قويه أو تلبية لتوقعات المحللين الماليين ، وقد كشفت التحليلات الإحصائية للدراسة أن تلاعب الإدارة يكون اقل انتشارا في ظل وجود مساهمين متمرسين وواعين لهذه القرارات وتأثيراتها علي أنشطه الشركة.

وفي نفس السياق أثبتت دراسة (Yuliana et al, 2015) ان الشركات المعرضة للخسائر هي الأكثر استخداما بشكل متعسف لأسلوب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما تناولت بعض الدراسات الأخرى ليس فقط اثبت تورط الشركات في إدارة الأرباح بالأنشطة ولكن أيضا قياس اثر ذلك علي بعض المتغيرات بالمنشأة حيث تناولت دراسة (Wilson 2015)تأثير إدارة الأرباح علي المحتوي المعلوماتي للدخل و الشركات المدار أرباحها .

بينما اهتمت دراسة (cuper tino et al ., 2015) بإبراز مدي استخدام الشركات البرازيلية لأسلوب إدارة الدخل بالا نشطه الحقيقية وقدرة المستثمر علي إدراك هذا التلاعب و خلصت الدراسة إلي وجود تلاعب في الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية و فشل السوق في تقييم أثار إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية .

بناء علي ما تقدم وفي ظل قدرة الدراسات الخاصة بدور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – علي الرغم من ثبوت أهمية عملية المراجعة في إضفاء الثقة علي المراكز المالية للشركات نتيجة إحداث أزمات الاقتصادية العالمية و خروج مكاتب مراجعه كبري من سوق المراجعة ، و أيضا اتجاه معظم الدراسات الخاصة باستخدام أسلوب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي قياس اثر استخدامه علي أراء و توقعات المستثمرين دون قياس تأثير عملية المراجعة الخارجية في الحد من تلك الممارسات وهو ما تسعي الباحثة إلي دراسته والإجابة عليه نظريا و عمليا في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

لذا يمكن للباحثة عرض مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية :

١- هل يتم ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في قطاع البترول المصري ؟ وكيف يتم استخدام ذلك الأسلوب لإدارة أرباح هذه الشركات ؟

٢- ما هو أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات مع التركيز علي دور لجان المراجعة في الحد من هذه الممارسات ؟

٣- إلي أي مدي يتم التقرير عن هذه الممارسات لتقارير المراجعة الخارجية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات و مكاتب المراجعة ؟

٤- ما هو أثر عملية المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ؟

٥- ما هي نماذج القياس والتقييم الممكن استخدامها للحكم علي فاعلية أعمال المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ؟

٢ – أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في بيان تأثير عملية المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في قطاع البترول المصري و في سبيل تحقيق الهدف الحقيقي للدراسة تتناول الباحثة بالدراسة والتحليل النقاط التالية :

- **ماهية إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.**
- **معرفة أنواع الأنشطة الحقيقية الأكثر استخداما في إدارة الأرباح.**
- **المحددات الممكن استخدامها للكشف عن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.**
- **التعرف علي تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الحد من كفاءة و فاعلية تقارير المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدميها**
- **تطبيق نماذج التقييم الموضوعية والأساليب الإحصائية الملائمة علي عينة الدراسة لتقييم العلاقة بين أعمال المراجعة الخارجية و ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.**

٣ – أهمية البحث:

يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية :

- **ندرة الكتابات الأدب المحاسبي التي تناولت إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية واتجاه معظم الدراسات لدراسة اثر وتحليل إدارة الأرباح بصورة مطلقة دون تخصيص**
- **ندرة الدراسات الخاصة بالربط بين دور المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.**
- **محاولة الباحثة المساهمة في التأكيد على أهمية دور المراجعة الخارجية في زيادة وعى مستخدمي تقرير مراقب الحسابات نظرا لأهميتها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.**

٤ – فروض البحث:

الفرض الرئيس:

توجد علاقة معنوية عكسية بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية وبين استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات.

وقد تم تقسيم هذا الفرض الرئيس إلي الفرضيين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعي الأول:

توجد علاقة معنوية طردية بين أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

الفرض الفرعي الثاني:

توجد علاقة معنوية عكسية بين مصداقية القوائم المالية وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٥- منهج البحث:

اعتمدت الباحثة علي النهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي ، حيث قامت باستخدام المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري للدراسة و صياغة مشكلة البحث من خلال دراسة وتحليل ما ورد في الأدب المحاسبي والمراجعة من مصادر مختلفة و مراجع علمية ، كما استخدمت الباحثة المنهج الاستنباطي في الدراسة الميدانية التي تمت بهدف اشتقاق و اختبار صحة أو عدم صحة فروض الدراسة ، وقد استخدمت الباحثة قائمة استبيان كأداة للدراسة بجمع البيانات من الأفراد الذين يمثلون عينة الدراسة و هم أعضاء هيئات التدريس ، مراجعين و محاسبين في مكاتب مراجعه، مراجعين و مراقبين أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات. وقد تم تقسيم الاستبيان لثلاثة محاور رئيسيه و هي :

المحور الأول : ويتعلق بمجموعه من الاستفسارات الخاصة بأسباب وأساليب قيام مديرين الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية(متغير تابع).

المحور الثاني: ويتعلق بمجموعه من الاستفسارات حول فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية (متغير مستقل رئيسي).

المحور الثالث: ويتعلق بمجموعه الاستفسارات حول تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومصداقية القوائم المالية المنشورة(متغير مستقل فرعي أول).

المحور الثالث: ويتعلق بمجموعه من الاستفسارات حول تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ظل نظرية الوكالة(متغير مستقل فرعي ثاني).

٦- حدود البحث:

- الحدود المكانية:

قطاع شركات البترول في جمهورية مصر العربية.

- الحدود الزمنية:

تقتصر الدراسة علي فترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨.

- الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة علي تأثير كفاءة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقة، ولم تتعرض الباحثة بشكل موسع لأثر بالأساليب الإحصائية والرياضية الممكن استخدامها لقياس مدى قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية أو بالاستحقاقات.

٧- خطة البحث:

يتم تنظيم البحث للأجزاء التالية :-

القسم الأول : الإطار العام للبحث

القسم الثاني : الدراسات السابقة

القسم الثالث : إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتأثيرها علي مصداقية القوائم المالية.

القسم الرابع: تأثير المراجعة الخارجية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية لاختبار الفروض تقييم استجابات عينة الدراسة.

القسم السادس : النتائج والتوصيات

القسم السابع : قائمة المراجع

ملاحق البحث

القسم الثاني: الدراسات السابقة

تتناول الباحثة الدراسات السابقة الخاصة ذات الصلة بموضوع البحث مقسمة الى نوعين من الدراسات

١- تحليل الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتأثيرها على الأداء المالى للشركات.

٢-تحليل الدراسات التي تناولت علاقة المراجعة الخارجية بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

١) تحليل الدراسات التى تناولت إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتأثيرها على الأداء المالى للشركات

١/١ دراسة Rpychowdhury2006 بعنوان ممارسات(التلاعب) باستخدام إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد أثبتت الدراسة قيام المديرين بممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركاتهم وذلك من خلال منح خصومات سعريه على المبيعات، الإنتاج المفرط، تخفيض النفقات الاختيارية.... وذلك اما لتجنب خسائر، أو لتلبية توقعات المحللين السنوية وأكدت التحليلات الإحصائية للدراسة أن استخدام هذه الأساليب في إدارة الأرباح يكون اقل انتشارا في الشركات التي يتمتع مساهميها بقدرات تحليلية لإدراك أثار تلك الممارسات على أوضاع الشركة.

١/٢ دراسة Xiation Zhu&Shuoy Lu,2008 بعنوان إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال معالجات الاندماج والاستحواذ، وقد اختبرت الدراسة ما اذا كانت ممارسات المديرين لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية له تأثير على القيمة الحقيقية لشركاتهم قبل الاستحواذ(الاندماج) وقد وجد الباحثان قيام العديد مكن المديرين بممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية خاصة فى الفترات ما قبل الاندماج أو الاستحواذ بشركاتهم لزيادة قيمها السوقية، كما توصلت الدراسة أن الخصومات السعرية يمكنها زيادة المبيعات مؤقتا، وأن الإنتاج المفرط يمكن أن يؤدى الى خفض تكلفة المبيعات، كما توصلت الدراسة أيضا أن حجم الشركة له تأثير على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

١/٣ دراسة Katherine .A.Gunny 2010 لدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء المالي المستقبلي وقد اختبرت الدراسة أربع أساليب لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية REM وهى تقليل تكاليف الاستثمارات

التقديرية،خفض تكاليف الاستثمارات المستقبلية، وخفض الأسعار أو التوسع في منح التسهيلات الائتمانية، والإفراط فى الإنتاج لخفض تكلفة الإنتاج المباع،وخفض(تقليل) بيع الأصول الثابتة ،وقد اثبتت الدراسات الإحصائية التي أجراها الباحث إلى أن ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية – مع تثبيت حجم الشركة– يرتبط بعلاقة عكسية بالأداء المالي المستقبلي للشركات،كما توصلت الدراسة أن تلك الممارسات ذات أثر سالب على جودة أرباح الشركات، وقد وجد الباحث أن معظم الدراسات السابقة والحالية اهتمت بكيفية أن تكون الأرباح الحالية أو السابقة أو مكونات الأرباح تساعد فى التنبؤ بالأرباح المستقبلية، أو التدفقات النقدية(التنبؤات) بالأرباح المستقبلية بينما ساعدت هذه الدراسة في إثبات أن ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مهمة لإعطاء إشارات للأداء المالي المستقبلي للشركات(مؤشرات هامة لأصحاب المصالح).

١/٤ درسة Gunny 2010 بعنوان العلاقة بين ممارسات(التلاعب)إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء المستقبلي للشركات وقد تناولت الدراسة أثر إدارة الأرباح بالتلاعب بالأنشطة الحقيقية لأغراض تلبية توقعات الربحية على الأداء المستقبلي للشركات،وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين معدل العائد على الأصول (للشركات التى تدار أرباحها) وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مقارنة بالشركات التى ليتم ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بها.

١/٥ دراسة٢٠١٠ Toylorand &R.Z لدارسة أثار ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات، وقد أثبتت الدراسة التي أجريت على عينة من الشركات الأمريكية قيام هذه الشركات بالتلاعب في أرقام المبيعات لإدارة أرباحها ،وقد أدى ذلك الى تأثير سلبي غير جوهري على الأداء التشغيلي المستقبلي لهذه الشركات.

١/٦ دراسة Fezeli &Rasouli 2011 حول إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتأثيرها على الأرباح المرتبطة، وقد أثبتت الدراسة بالأدلة قيام الشركات (عينة الدراسة) بممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية باستخدام اسلوبى زيادة أنشطة المبيعات، والإفراط في الإنتاج بغرض تدعيم تقارير الأرباح السنوية.

١/٧ دراسة Yuliana et al.,2015 عن إدارة بالأنشطة الحقيقية في الشركات الأندونسية وقد انتهت الدراسة الى أن الشركات المعرضة للخسائر أكثر هى الشركات الأكثر استخداما وبشكل متعسف لأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

١/٨ دراسة Wilson2015 والتي بحثت تأثير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على مكونات معلومات الأرباح بالأنشطة الحقيقية (محتوى القوائم المالية عن الأرباح) وقدرة المستثمرين على استخدام معلومات الدخل لتقييم سعر السهم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والمحتوى المعلوماتى للقوائم المالية عن الدخل للشركات المدار أرباحها.

١/٩ دراسة Cupertino et al.,2015حول ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتوقعات المستثمرين، حيث بحثت الدراسة استخدام إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية استخدام إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في عينة من الشركات البرازيلية وقدرة المستثمرين على إدراك آثار هذا التلاعب، وخلصت الدراسة الى أنه رغم ثبوت وجود تلاعب في الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية إلا أن السوق (المستخدمين والمحللين) يفشلوا في إثبات و تقييم آثار إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

١/١٠ دراسة حماد ٢٠١٧ لبحث أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح R E M على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية وقد أجرى الباحث دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في المقيدة فى البورصة فى الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ وتطبيق بعض نماذج قياس إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بها، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية غير جوهرية بين إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المشكوك في قيامها بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وبين العائد على حقوق المساهمين، العائد على المبيعات، وربحية السهم.

٢) تحليل الدراسات التي تناولت تأثير المراجعة الخارجية على ممارسات إدارة الأرباح

٢/١ دراسة Backer et al.,1998 والتى اختبرت تأثير جودة أعمال المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals ، وتوصلت الى أن ممارسة إدارة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية لعملاء مكاتب المراجعة الكبرى أقل منها لدى عملاء مكاتب المراجعة الأخرى وبما يشير الى جوهرية (أهمية) المراجعة للتأثير على ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٢ دراسة Arrunada 2000 لدراسة تأثير جودة المراجعة على الحماية (المعايير الأخلاقية)، وقد أثبتت الدراسة أن جودة المراجعة ترتبط بعلاقة سلبية بإدارة الأرباح نتيجة وجود مستوى من عدم تماثل المعلومات ومستوى من عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية ،وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح.

٢/٣ دراسة Zhang 2002 والتى استهدفت دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح وقد استنتجت انخفاض ميل الإدارة لممارسة إدارة الأرباح فى حالة قيام منشأة مراجعة ذات سمعة (احدى منشأت المراجعة الكبرى) بمراجعة الشركة.

٢/٤ دراسة Chen et al.,2005 لدراسة العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح ،وتم اجراء الدراسة فى تايوان على ٣٦٧ شركة فى الفترة من عام ١٩٩٩الى عام ٢٠٠٢ وأثبتت أن جودة المراجعة تؤدى الى تقديم معلومات دقيقة خالية من التحييز والسلوك الانتهازي(إدارة الأرباح).

٢/٥ دراسة Chen et el.,2006 لدراسة العلاقة بين سمعة منشأة المراجعة وتخصصها فى الصناعة وممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات التايوانية التى تعمل فى بيئة يقل فيها خطر مساءلة المراجع قانونيا وأثبتت الدراسة أن الشركات التي روجعت قوائمها المالية بمعرفة احد مكاتب المراجعة الكبرى انخفضت فيها إدارة الأرباح، وكذا الشركات التى راجعها متخصصون فى الصناعة

٢/٦ دراسة Piot &Janin2007 لدراسة تأثير بعض أبعاد جودة المراجعة (سمعة مكتب المراجعة، التخصص فى الصناعة، مدة الخبرة) بالإضافة الى وجود لجان المراجعة ، على ممارسات إدارة الأرباح ، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود لجنة للمراجعة غير مستقلة يؤدى الى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وأنه لا يوجد اختلاف من حيث التأثير على سلوك إدارة الأرباح لدى عملاء منشآت المراجعة الكبرى مقارنة بغيرها من منشأت المراجعة وتم

تفسير ذلك باختلاف البيئة القانونية فى فرنسا عن غيرها الدول حيث يقل خطر المساءلة القانونية بفرنسا مما أدى بمكاتب المراجعة الكبرى لعدم الاهتمام ببذل جهد كبير لكشف هذه الممارسات وبذلك فهى بذلك لاتختلف عن غيرها من مكاتب المراجعة الصغيرة.

٢/٧ دراسة عيسى ٢٠٠٨ لدراسة أثر جودة عملية المراجعة على إدارة الأرباح مع إجراء دراسة تطبيقية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية ،وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح وقد فسر الباحث ذلك بأن أداء عملية المراجعة بجودة عالية يؤدى الى اكتشاف ومعالجة الأخطاء الجوهرية والتى من بينها سلوك إدارة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على جودة القوائم المالية

8/2 دراسة معروف ٢٠١٠ وهدفت لدراسة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير جوهري بعلاقة ارتباط بين مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية وممارسة إدارة الأرباح.

٩/٢ دراسة Mhmet et al.,2012 لدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة والبيئة القانونية من خلال دراسة دولية مقارنة لعدد ١٥٠٧ شركة فى ٨ دول يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبرى –Big 4– ومكاتب أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية عكسية بين جودة أداء عملية المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، وأيضا البيئة القانونية حيث تقلل البيئة القانونية القوية من ممارسات إدارة الأرباح.

٢/١٠ دراسة محمد ٢٠١٣ عن تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح بالاستحقاقات وبالأنشطة الحقيقية والأداء المالي المتوقع، وقد توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تركز عند تحديد أتعابها على (تحدد) على مدى تلاعب إدارة الشركة فى الأرباح باستخدام الاستحقاقات (الإفراط فى المبيعات)، وأن هذا التلاعب في أرقام المبيعات له تأثير سلبي على الأداء المالي المستقبلي للشركات.

٢/١١ دراسة Adam Greiner et al.,2017 عن العلاقة بين الاستخدام السيئ لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والواقع الحالي والمستقبلي لأتعاب المراجعة، وقد اختبرت الدراسة العلاقة بين الاستخدام السيئ لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بهدف زيادة الدخل، وأتعاب مراقب الحسابات الحالية والمستقبلية وقد توصلت الدراسة إلى انه باستثناء بعض الشركات فان الاستخدام السيئ لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يرتبط بعلاقة جوهرية موجبة بكل من الأتعاب الحالية والمستقبلية لمراقب الحسابات،وقد أثبتت

التحليلات الإضافية أن تلك الممارسات تزيد من مخاطر الأعمال وبما يزيد من احتمالية ارتفاع الأسعار المستقبلية.

٢/١٢ دراسة Salau A.,M., &Ayoibc, A., 2017 حول تفاوت ردود أفعال مراقبي الحسابات بالنسبة لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وبالاستحقاقات كسياسات لمجالس إدارة الشركات، مع التطبيق على الشركات النيجيرية، حيث تم اختيار عينة من ١٩ شركة مسجلة نيجيرية فى الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت في اتجاهات المراجعين بالنسبة لممارسات إدارة الأربح حيث يتجه بعض المراجعين لدعم استخدام اساليب إدارة الأرباح بالاستحقاقات بينما القليل يدعم استخدلم أساليب الأنشطة الحقيقية –حسب السياسات المرتبطة– كما أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة بين إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية R E M والأرباح غير العادية فى الشركات.

ومن خلال استقراء الباحثة للدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ،ونظرا لتفاوت تضارب النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات، كما ان معظم الدراسات أجريت في بيئات مغايرة للبيئة المصرية ، فقد رأت الباحثة ضرورة إجراء الدراسة وتطبيقها على البيئة المصرية.

القسم الثالث: إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية

أولاً: ماهية ودوافع إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية:

تعددت مفاهيم إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية رغم حداثة المفهوم في الأدب المحاسبي حيث يرى Roychowdhury2006 أنها"توجه المديرين للانحراف عن الممارسات التشغيلية العادية لتضليل أصحاب المصالح الراغبين فى تحقيق أهداف التقارير المالية من خلال الأداء التشغيلي العادي للشركة "، كما عرفها Ewert&Wegenhfer2005 بأنها "تغيرات فى توقيت أو هيكلة صفقات الأعمال الحقيقية لتغيير الربحية "،كما يرى Choen et al.,1015 إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بأنها "الإجراءات التي يتخذها المديرين لتغيير الأنشطة الحقيقية للشركة لتحقيق الأهداف المرجوة للتقارير المالية"، كما عرفها Xiaotian Zhu.,et al.,2008 أنها "توجه المديرين للانحراف عن الممارسات التشغيلية العادية لأغراض زيادة القيمة السوقية للشركة وتحسين أوضاعها المالية"، ويرى حماد ٢٠١٧ أن مفهوم إدارة الأرباح بالأنشطة

الحقيقية "هو تعمد المديرين تعديل قرارات الأنشطة الحقيقية المتاحة لتحقيق توقعات الربحية، وتفادى الخسائر المتوقعة، أو المحافظة على استقرار المنشأة ونموها للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي لتعزيز سمعة الشركة ومصداقيتها مع أصحاب المصالح".

وترى الباحثة انه يمكن تعريف ارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بأنها" الإجراءات التى تتخذها الإدارة لأغراض تغيير أو التأثير على نتائج أنشطة الشركة من خلال تعديل أو اتخاذ بعض القرارات المرتبطة بالأنشطة الحقيقية، لتلبية توقعات ربحية المستخدمين والمحللين الماليين أو تجنب خسائر أو تحقيق مكاسب شخصية أو الحفاظ على أوضاع الشركة السوقية"

ثانياً: دوافع استخدام الأنشطة الحقيقية كأسلوب لإدارة الأرباح

من خلال تحليل ما جاء فى الأدب المحاسبي بخصوص دوافع استخدام الأنشطة الحقيقية كأسلوب لإدارة الأرباح يمكن للباحثة تحديد أهم هذه الدوافع فى الآتى:

١ – دوافع تعاقدية

اتفقت معظم الدراسات السابقة أن ما قد يدفع المديرين لإدارة الأرباح هو تعظيم القيمة الحالية لمكافآتهم، كما أن المديرين الذين لا تحقق شركاتهم توقعات المحللين والمستثمرين أكثر احتمالا بان يتم انهاء خدماتهم، لذلك قد يلجأ المديرين لإدارة الأرباح بدافع تحقيق الأمان الوظيفى Jong&Mertens2014 بمعنى أن تبنى المديرين لأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقة يكون للحفاظ على علاقاتهم التعاقدية بالشركة.

كما أثبتت العديد من البحوث أن أحد الأساليب الرئيسية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية هى تجنب الشركات لانتهاكات شروط الاقتراض Hermann et al.,2003 Kim et al.,2010, والتي قد تكون محددة وفقا لهذه العقود بنسب ودلالات معينة لضمان استمرارية العقود المبرمة، ومن ثم تفادى التكاليف أو التبعات المرتبطة بالإخلال بهذه الشروط، الى جانب الحصول على شروط أفضل للتبادل مع أصحاب المصالح من عملاء، وموردين ومقرضين..... لأن الأرباح المرتفعة تعزز سمعة الشركة فى الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح.

٢- دوافع السوق(أسواق رأس المال)

ادى التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين عند تقييم الأسهم الى خلق الحافز لدى الإدارة للتلاعب فى الأرباح بالأنشطة الحقيقية للأسباب الأتية:

أ- محاولة التأثير على سعر السهم والأجل القصير، وذلك بتخفيض الأرباح فى حالة رغبة المديرين فى الاستحواذ على الشركة(لشراء أسهم الشركة بقيمة منخفضة) أو زيادة الأرباح قبل طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام

ب- مقابلة تنبؤات المحللين الماليين والمستثمرين الخاصة بالأرباح أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (مندور ٢٠١٦) لما لذلك من أثر ايجابي على أسعار الأسهم وقيمة الشركة السوقية ،وترى الباحثة أن هذا السبب يعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بالمديرين لاستخدام أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أن المحللين الماليين والمستثمرين يمكنهم اكتشاف أساليب إدارة الأرباح بالاستحقاقات

جـ - المحافظة على استقرار الدخل وتجنب تقلباته، وذلك لأن سوق الأوراق المالية يهتم بمدى استقرار الأرباح ويتخذ رد فعل سلبي تجاه التقلبات في الأرباح، لذا فمن المنطقي أن يسعى المديرون للمحافظة على مستويات معينة من الأرباح للحفاظ على الوضع السوقي للشركة

٣- دوافع سياسية وتشريعية(تنظيمية)

تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لدى الإدارة حال وجود اعتقاد بأن الأرباح المعلنة لها تأثير على الجهات التنظيمية والإشرافية، والعديد من الشركات تلجأ لإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية والتشريعية على الشركة خاصة القواعد الحكومية والسياسات الضريبية وطلبات ونقابات العمال(حماد٢٠١٧).

من خلال إدارة الأرباح بالانشطة الحقيقية يمكن للإدارة تخفيض التكاليف السياسية الناتجة عن تدخل الجهات الحكومية، فعندما تتعرض الشركة لتكاليف سياسية مرتفعة فمن المحتمل أن يقوم المديرين بتخفيض الأرباح المفصح عنها، لأن الشركات الكبرى يمكن أن تجذب انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين وذلك عند الإفصاح عن أرباح ضخمة قد تفسر على أنها نتيجة زيادة الأسعار على المستهلكين والتي قد ينظر إليها

كمؤشر للاحتكار، وبالتالى خضوع الشركة للفحص لمواجهة الاحتكار من قبل الجهات الحكومية Watts and Zimmerman 1990

ثالثاً: أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

يمكن تصنيف الأنشطة المتأثرة بالقرارات الإدارية التى يتم من خلالها إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية الى ثلاثة أقسام رئيسية يمكن إيضاحها في الآتي:

١- الأنشطة التشغيلية

وتتمثل الأساليب الخاصة بالأنشطة التشغيلية الممكن للإدارة استخدامها لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الأتى :

أ- تعجيل المبيعات

بمعنى أن يتم زيادة المبيعات عن طريق اتخاذ قرارات إدارية بمنح خصومات سعريه في توقيتات غير اعتيادية، أو زيادة التسهيلات الائتمانية لعملاء الشركة وبما يؤدى الى زيادة قيمة المبيعات فى هذه الفترة، ربما ينعكس ايجابيا على تقارير الدخل Roychwdhury 2006 .

ب-الإفراط في الإنتاج

ويتجه المديرين هنا للتأثير على تكلفة الوحدة بالخفض عن طريق زيادة حجم الإنتاج عن مستويات الطلب المتوقعة، وبما قد يؤدى إلى تخفيض تكلفة الوحدة (نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة وبالتالي تكلفة الوحدة) ومن ثم خفض تكلفة المبيعات سمية (٢٠١٢).

إلا أن الباحثة ترى أن استخدام هذا الأسلوب سيؤدى لتحقيق هدف الإدارة فى الأجل القصير أو في الفترة المحاسبية المتبع فيها ذلك الإجراء إلا أن الا ان ذلك سينعكس بالسلب فى الفترة المحاسبية التالية اما بزيادة فى المخزون (انخفاض فى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) أو معاودة ارتفاع تكلفة الوحدة نتيجة تخفيض الانتاج فى هذه الفترات وزيادة نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة.

جـ - تخفيض النفقات الاختيارية

ويستخدم العديد من المديرين هذا الأسلوب لإدارة أرباحهم حيث تتعدد أنواع النفقات الاختيارية الممكن تخفيضها مثل (نفقات البحوث والتطوير، نفقات الدعاية والإعلان، نفقات البيع، النفقات العمومية والإدارية.....) وبما يؤدى إلى خفض التكاليف خلال الفترة المحاسبية المستخدمة فيها ومن ثم زيادة ربحية الشركة. وقد أثبتت العديد من الدراسات استخدام الإدارة لهذا الأسلوب (محرم ٢٠١٤)

٢- الأنشطة الاستثمارية

ويتم إدارة الأرباح بالأنشطة الاستثمارية باختيار توقيت بيع الأصول طويلة الأجل وبما يخدم أهداف المديرين، ومن ثم التقرير والإفصاح عن أرباح بيعها فى الوقت المناسب ا وفى الفترة المحاسبية التي تخدم أهداف الإدارة فيما يخص تحسين مركزها المالي ، وتود الباحثة الى أن تشير أن استخدام هذه الأساليب لإدارة الأرباح قد لا يؤدى إلى الإضرار بالمركز المالي للشركة فى الأجل الطويل لأنها بالفعل أرباح حقيقية، إلا إذا كان ذلك البيع سيؤدى فعلا إلى الإضرار بأوضاع الشركة كأن يؤدى إلى خفض الإنتاج.

٣- الأنشطة التمويلية

ويمكن للإدارة استخدام العديد من أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بالتلاعب بالعديد من الأنشطة التمويلية مثل:

أ- إعادة شراء الأسهم

حيث تلجأ الشركات للتلاعب فى ربحية السهم من خلال شراء أسهم خزينة فى فترة زمنية معينة لتخفيض عدد الأسهم العادية ومن ثم زيادة ربحية السهم (حماد ٢٠١٧).

ب-عقود الحماية وعقود مبادلة القروض بالأسهم

يمكن استخدام المشتقات المالية Derivatives للحماية من بعض مخاطر الأعمال قبل إبرام قروض عقود مبادلة القروض المستحقة على الشركة بالأسهم العادية، ومن ثم التأثير على تكلفة خدمة الدين بما ينعكس بشكل ايجابي على اتفاقيات القروض وبالتالي القوائم المالية Xu.,2007 كما يمكن استخدام المشتقات المالية الاخرى مثل عقود الحماية Barton2001 وتغييرات نعدل الفائدة، والتغيير فى سعر البضاعة واسعار النفط واسعار العملات الأجنبية(اللوزى٢٠١٣)

جـ- التوريق

يتخذ المديرون قرارات التو ريق كأحد الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح Kolsi&Matoussi 2011 حيث يتم اختيار توقيت صفقات التوريق، وأيضا تقدير الفوائد المحتجزة ومكاسب التو ريق. وهنا يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر التو ريق فى الدفاتر المحاسبية والتقرير عنها وفقا لأهداف المديرين.

رابعاً: تأثير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على مصداقية القوائم المالية

تهدف التقارير والقوائم المالية إلى تقديم معلومات تتسم بالملائمة والتعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية، لذا فان المعلومات المالية التي تحتويها هذه القوائم المالية يجب ان تتسم بالجودة وبما يزيد من ثقة مستخدميها ودعم كفاءة أسواق المال. إلا أنه – وكما سبق الإشارة– فان المرونة التي تتسم بها المعايير المحاسبية تتيح للمديرين فرصة التلاعب بالأرباح بشكل انتهازي وبما ينعكس سلبا على جودة التقارير والقوائم المالية

وقد قدمت العديد من الدراسات والأبحاث السابقة بعض التفسيرات والنتائج حول تأثير ممارسات إدارة الأرباح على مصداقية القوائم المالية ،فقد أشار Seregar.,2008 أن من أهم دوافع إدارة الأرباح هو دافع كفاءة الشركة (Efficiency) وذلك عن طريق إظهار الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، كما وجد كل من Dechow et al.,2000,Graham 2005 أن قيام العاملين بعمليات إدارة الأرباح يكون لمقابلة تنبؤات المحللين الماليين والمستثمرين الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، اى أن التأثيرات المؤقتة – الوقتية– لأنشطة إدارة الأرباح هى تحسينات صورية

واستنادا إلى ما تقدم يمكن تحديد تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الآتي:

١- قيام المديرين بممارسات إدارة الأرباح كوسيلة لتجنب التقرير عن الخسائر يؤدى الى عدم عدالة عرض (مصداقية) القوائم المالية Lngrid Shuli 2011

٢- ان ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يؤدى إلى تحسين صوري (مؤقت وغير حقيقي)، اما فى ربحية الشركة أو مركزها المالي وبما يؤدى لاحقا إلى إعاقة التدفق الكفء لرأس المال فى الأسواق المالية(عيسى ٢٠٠٨)

٣- ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يؤدى الى خفض الدقة (دقة التوقعات) لفرص التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي خفض جودة القوائم المالية Yadolln,et al., 2012

٤- إن عدم مصداقية القوائم المالية يؤدى الى حدوث الانهيارات المالية السريعة للمشروعات والشركات

٥- خفض كفاءة اسواق المال

القسم الرابع: تأثير المراجعة الخارجية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

كما سبق وأن أوضحنا فى الأجزاء السابقة من البحث فان القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات يجب أن تتميز بالجودة والمصداقية والموثوقية لما يترتب عليها من تأثيرات على أصحاب المصالح، وبما يزيد من ثقة مستخدميها ويدعم كفاءة أسواق المال. وتعد إدارة الأرباح سلاح ذو حدين، فعلى الرغم من أنها تحقق العديد من المنافع للمديرين (مجلس الإدارة) ،وزيادة قيمة المنشأة السوقية فى فترات مالية معينة. إلا أنها على المدى الطويل تضر بأصحاب المصالح (مستخدمي التقارير والقوائم المالية). ومع تزايد الأزمات المالية والفضائح المحاسبية التي طالت العديد من الشركات الكبرى مثل"Enrron,World Com.," بدأت الاهتمامات توجه إلى مهنة المحاسبة والمراجعة بأنها كانت إحدى الأسباب الأساسية في التأثير السلبي على مصداقية المعلومات المالية المنشورة ومن ثم زعزعة الثقة فى مصداقية عملية المراجعة، وذلك نتيجة إصدار مراقبي الحسابات تقارير مراجعة تؤكد صدق وعدالة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية على خلاف الحقيقةSikka.,2009,Lesage et al.,2011.

ومن ناحية أخرى فأنه يجب أ، يكون للمراجعة دورها الايجابي في الحد من الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح، حيث الهدف الأساسي من عملية المراجعة هو إبداء الرأي في مدى عدالة وصدق القوائم المالية وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات و المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم، وذلك يؤكد الدور الهام الذى يجب أن تضطلع به عملية المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وستتناول الباحثة فى هذا الجزء من البحث بعض العلاقات والمحددات التى اتضحت لها من خلال استقراء الدراسات السابقة وترى أنها قد تكون مؤثرة فى تحديد تأثير (فعالية) عملية المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية:

أولاً: العلاقة بين المراجعة وإدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين جودة أداء أعمال المراجعة الخارجية وتقليص أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح ،فقد رأى(عيسى ٢٠٠٨) إن ممارسة الإدارة لسلوك إدارة الأرباح كنتيجة لتعارض الوكالة وأن كان يحقق مصلحة الإدارة في الأجل القصير، إلا انه يتعارض مع مصلحة الشركة فى الأجل الطويل. لذا ينبغي على المراجع

الخارجي أن يعمل على اكتشاف سلوك إدارة الأرباح وأن يعلن عنه، وذلك لتدنية مشاكل الوكالة.

وفقا لنظرية الوكالة يمكن النظر إلى المنشأة باعتبارها سلسلة من العلاقات بين الأطراف المختلفة، وهناك تعارض فى المصالح بين هذه الأطراف،وكلما زاد هذا التعارض زادت تكاليف الوكالة. وتنشأ تجميع مشاكل الوكالة نتيجة لعاملين أساسين هما:

- عدم قدرة الأصيل على ملاحظة الوكيل
- عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل(Mohan.,2005)

ثانياً: تعارض مصالح الإدارة والملاك من منظور نظرية الوكالة

من منظور نظرية الوكالة فأن كل من المديرين والملاك يسعى لتعظيم منفعته الخاصة، وبذلك فان المدير عندما يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فان ذلك سيكون في غير مصلحة الملاك، لأنه إذا كانت مكافآت المديرين تتحدد على أساس أداء (أرباح) الشركة فأن ذلك سيدفعهم لإدارة أرباحها ليتفق ذلك مع مصلحتهم الخاصة، وتزداد قدرة الإدارة على إدارة أرباحها كلما زاد عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك Zhou&Elder2001

ثالثاً:دور المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من منظور نظرية الوكالة

كما سبق وأن ذكرنا فأن الطلب على عملية المراجعة يرتبط بالدور الرقابي الذى يؤديه المراجع الخارجي لإضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية المنشورة للوحدة محل المراجعة، ومن منظور نظرية الوكالة فان الطلب على عملية المراجعة يرتبط بالدور الذي يؤديه المراجع الخارجي فى العلاقة بين الأصيل والوكيلEilifsen&Messier2000 ، حيث تعتبر عملية المراجعة الوسيلة التي تخلق الطمائنينة لدى أصحاب الى القوائم المالية، وذلك لما تسهم به في تندية عدم تماثل المعلومات وحماية مصالح الأصيل وبصفة خاصة المستثمر الحالي والمرتقب

ولقد تضاربت نتائج الدراسات السابقة فيما يخص تفصيلات أصحاب المصالح بخصوص المراجعين الخارجيين، فبينما وجد البعض أن الدراسات ان جودة المراجعة المرتفعة تحد من ممارسات الشركة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية Burnett et al.,2012 فان البعض الآخر وجد أن بعض الشركات تفضل المراجع الذي يجيد إخفاء (تقنين)ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالشركة Chancy et al.,2011-, Abdul

Malik et al.,2016 أو المراجع الذي لديه قدرات مرتفعة للتلاعب (تنويع أساليب) إدارة أرباح وتبنى وجهات نظر الإدارة في ذلك ،لذلك قامت الباحثة باستقراء أهم الدراسات التى تناولت ذلك الموضوع في محاولة للتوصل لأهم المتغيرات (المحددات) لفاعلية دور المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

وقد استنتجت الباحثة أن أهم المتغيرات التى يمكن أن تزيد من فعالية المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تتمثل فى:

١- تعارض المصالح(الصراع) بين المراجع ومديري الشركات

فعندما يتوافر الحافز لدى المديرين لزيادة الأرباح بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فان هذا سيتعارض مع رغبة المراجع فى أن تظهر القوائم المالية المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها بعدالة وبذلك ينشأ الصراع بين المراجعين ومديري الشركاتKim et al.,2003

٢- تكرار تغير المراجع (مكتب المراجعة)

فقد أثبتت إحدى الدراسات Gerrit &Charl 2017 انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات فى حالات تكرار تغيير المراجعين ، وترى الباحثة أن ذلك قد يرجع ذلك الى أن تعيين مراجع جديد يجعله يسعى لبذل أقصى مجهود لإظهار القوائم المالية بصورة عادلة(إضفاء الثقة على القوائم المالية) وهو بذلك يسعى للاحتفاظ بعميله الجديد ويؤدى ذلك للحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٣- حجم منشأة المراجعة

اختلفت الدراسات السابقة بخصوص تأثير حجم منشأة المراجعة على فعالية عملية المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح حيث أثبتت إحدى الدراسات Kim et al.,2003 أن منشآت المراجعة الكبيرة كانت أكثر فعالية في منع أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منشات المراجعة الصغيرة ، إلا أن دراسة Caneghem 2004 أثبتت أن منشآت المراجعة الخمسة الكبرى فى المملكة تعمل على اكتشاف والحد من ممارسات إدارة الأرباح،كما أثبتت دراسة أخرى Jnam et al.,2012 أن التعاقد مع إحدى شركات المراجعة الكبرى يؤدى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وزيادة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ،كما أثبتت دراسة Comprix&Huang2015 أن شركات المراجعة صغيرة الحجم أقل قدرة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. ونظرا لاختلاف نتائج الدراسات بخصوص ذلك المتغير فلابد من اختبار تأثيره فى البيئة المصرية.

٤- مستوى(جودة) المراجعة

توصلت دراسة Burnett et al.,2012 انه فى حالة تقييد قدرة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية كنتيجة لجودة عملية المراجعة المرتفعة، تتجه الشركات المحفزة بإدارة أرباح السهم لمقابلة توقعات المحللين الماليين فى سوق الأوراق المالية وذلك عن طريق اعدة شراء الأسهم للتأثير على عائد السهم، اى أن الشركات تتخلى عن ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية وتتجه الى ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية،اى أن ارتفاع جودة أعمال المراجعة قد يؤدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية .وتختلف الباحثة مع هذه النتيجة حيث من المفترض أن ارتفاع جودة المراجعة يكون من خلال بذل العناية المهنية الواجبة كى تعبر القوائم والتقارير المالية بصدق عن عدالة عرض القوائم المالية للمركز المالى للشركة ونتائج أعمالها.

٥- تخصص المراجع فى صناعة معينة

حيث اختبرت بعض الدراسات Bakam et al.,2003- Chen et al.,2005- Chan et al.,2006العلاقة بين تخصص المراجع فى صناعة معينة والحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وتوصلت الى وجود علاقة ايجابية بين تخصص المراجع فى صناعة معينة والحد من ممارسات إدارة الأرباح (تخصص المراجع يحد من ممارسات إدارة الأرباح، فى حين أن دراسة Jet et al.,2007توصلت إلى أن تخصص المراجع فى صناعة معينة ليس له تأثير على فعالية المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وهكذا تضاربت نتائج الدراسات السابقة بخصوص ذلك المتغير أيضا كأحد المتغيرات المؤثرة فى فعالية المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٦- حجم المنشأة محل المراجعة(أهمية العميل)

اختلفت نتائج الدراسات السابقة بخصوص أهمية العميل وقدرة (فعالية)المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث وجدت دراسة Heniger2001 أن أهمية العميل لا ترتبط بدرجة كبيرة بإمكانية مقاضاة المراجع فى حالة تقصيره فى اكتشاف إدارة الأرباح، وكذلك دراسة Chung&Kallper 2003 التي لم تتوصل لأي علاقة بين إدارة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية وأهمية العميل، الا أن دراسة Ahmed et al.,2006 توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين أهمية العميل وإدارة الأرباح فى الفترة مابين تطبيق قانون SOX 2002 إلى ما بعد تطبيق القانون .

٧- أتعاب المراجعة

حيث أثبتت إحدى ان ممارسة العميل لسلوك إدارة الأرباح يؤثر على اتعاب المراجعة،حيث يحتاج المراجع فى هذه الحالات لبذل جهد اضافى وجراء اختبارات

أوسع ، وبما ينعكس ايجابيا فى الحد من سلوك إدارة الأرباح وزيادة أتعاب المراجعة Shcellemen &Kenechel 2005.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدت الباحثة على أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث حيث تم تصميمها واختبارها قبل توزيعها على عينة الدراسة واستخدمت الباحثة العبارات المغلقة للتيسير على المستقصى منهم وتوضيح اتجاهاتهم وآرائهم, وتم استخدام مقياس "ليكرت" حيث تم تحديد خمسة بدائل للاختيار تتراوح بين عدم التأثير إلى التأثير المحدود وتنتهي بالتأثير القوى جداً، وتضمن مجتمع البحث أساتذة الجامعة المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، ومراقبي الحسابات لوكلاء مكتبين مراجعة من ال4 Big (شركاء فى مصر) وهما K M B G (مكتب حازم حسن) و Ernst & young (المحاسبون المتضامنون عماد حافظ راغب) , وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات (ممن يقومون بمراجعة شركات البترول), والمحللين الماليين في بعض شركات تداول الأوراق المالية الكبرى للبورصة المصرية.

وقد اعتمدت الباحثة علي قانون تحديد حجم العينة التالي (شكري،١٩٩٥):

$$\text{الخطأ المعياري المسموح به} = \text{الدرجة المعيارية} \sqrt{\frac{\text{ق (١- ق)}}{\text{ن}}}$$

ولقد تم وضع الافتراضات التالية:

- ن = حجم العينة
- ق= تعنى نسبة توافر الخصائص في مجتمع البحث وهى عادة يتم افتراضها بقيمة ٥٠%.
- معامل الثقة ٩٠% بحدود خطأ مسموح به بنسبة (+،-) ١٠ % .
- الدرجة المعيارية لمعامل الثقة ٩٠% من الجداول الإحصائية= ٢

وبتطبيق الافتراضات التالية، فيكون حجم العينة كما يلي:

$$٠,٠١ \quad = ٢ \sqrt{\frac{٠,٥ \times ٠,٥}{\text{ن}}}$$

حجم العينة = ١٠٠ مفردة، وتم تجميع ٨١ قائمة استبيان صالحة للتحليل الإحصائي كما بالجدول التالي:

جدول (١) توزيع عينة الدراسة

الجهة	القوائم المرسلة	القوائم المقبولة
مكاتب المراجعة	٢٥	٢٠
الجهاز المركزي للمحاسبات	٢٥	١٥
المحللين الماليين بشركات تداول الأوراق المالية	٢٥	٢١
أعضاء هيئة التدريس المتخصصين	٢٥	٢٥
إجمالي	١٠٠	٨١

ثانياً: أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS Ver.20 لتحليل البيانات، باستخدام الأساليب التالية:

- **معامل "كرونباخ ألفا" لقياس الثبات.**
- **التكرارات والنسب والمتوسطات لتوصيف عينة الدراسة.**
- **معامل ارتباط "بيرسون" لقياس قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات.**
- **الانحدار الخطى البسيط لبيان العلاقات الانحدارية بين المتغيرات.**

ثالثاً- اختبار ثبات قائمة الاستبيان باستخدام "معامل كرونباخ ألفا" :

تتراوح قيمة معامل "ألفا" بين صفر، وواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ثبات أعلى، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة:

جدول (٢) معاملات الثبات باستخدام "معامل كرونباخ ألفا"

المتغير	عدد العبارات	معامل α
ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	١٣	%٥٨,٣
فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية	١٠	%٦٣,٩
مصداقية القوائم المالية المنشورة	٤	%٥٠,٨
ممارسات ادارة الارباح بالانشطة الحقيقة فى ظل نظرية الوكالة	٥	%٥٥,٨

يبين الجدول السابق ثبات مقبول لاستمارة الاستقصاء ويطمئن إلى استقرار آراء واتجاهات عينة البحث حيث كانت معاملات الثبات أعلي من ٥٠% لكل متغيرات الدراسة الميدانية.

ثانياً: اختبار الفروض

١- اختبار الفرض الرئيس:

توجد علاقة معنوية عكسية بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية وبين استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ- معامل الارتباط:

جدول (٣) مصفوفة الارتباط للفرض الرئيس

المتغير المستقل	معامل ارتباط "بيرسون"	المعنوية	المتغير التابع
فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية	-٠,٦٤٣- (**)	٠,٠٠٠	استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية ٠,٠١

بالنظر في الجدول السابق يتضح وجود ارتباط عكسي معنوي بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية وبين استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط "بيرسون" - ٠,٦٤٣-، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، وتشير إلي أنه كلما زادت فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية قل استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات.

ب- تحليل التباين :

جدول (٤) تحليل التباين للفرض الفرعي الأول

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
			القيمة	المعنوية
الانحدار	١٣٤,٥٦٠	١٣٤,٥٦٠		
الخطأ	٤٥,٤٤٠	٠,٥٦٨	٢٣٦,٩٠١	٠,٠٠٠

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية وبين استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات، حيث كانت قيمة اختبار "ف" ٢٣٦,٩٠١ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج- معامل التحديد:

جدول (٥) معامل التحديد للفرض الرئيس

البيان	R^2	R	الخطأ المعياري
معامل التحديد	٠,٧٤٨	٠,٨٨٥	٠,٧٥٣٦٦

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 = ٠,٧٤٨، وهو يعنى أن فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية تفسر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات بنسبة ٧٤,٨% ، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل فى العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها .

مما سبق يتضح صحة الفرض الرئيس، أي أنه:

توجد علاقة معنوية عكسية بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية وبين استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة أرباح الشركات.

١/١- اختبار الفرض الفرعي الأول:

توجد علاقة معنوية طردية بين أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ- معامل الارتباط:

جدول (٦) مصفوفة الارتباط للفرض الفرعي الأول

المتغير المستقل	معامل ارتباط "بيرسون"	المعنوية	المتغير التابع
أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة	٠,٥٥٤ (**)	٠,٠٠٠	ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية ٠,٠١

بالنظر في الجدول السابق يتضح وجود ارتباط عكسي معنوي بين أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث كانت قيمة معامل ارتباط "بيرسون" - ٠,٥٥٤-، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، وتشير إلي أنه كلما زاد الاعتماد على تفسير نظرية الوكالة لأداء إدارة الشركات ازدادت ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

ب- تحليل التباين :

جدول (٧) تحليل التباين للفرض الفرعي الأول

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
الانحدار	١١٧,١٥٣	١١٧,١٥٣	القيمة	المعنوية
الخطأ	٦٢,٨٤٧	٠٧٨٦	١٤٩,١٢٦	٠,٠٠٠

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث كانت قيمة اختبار "ف" ١٤٩,١٢٦ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج- معامل التحديد:

جدول (٨) معامل التحديد للفرض الفرعي الأول

البيان	R^2	R	الخطأ المعياري
معامل التحديد	٠,٦٥١	٠,٨٠٧	٠,٨٨٥٣٤

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 = ٠,٦٥١، وهو يعنى أن أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة تفسر ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بنسبة ٥٦,١% ، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل فى العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها .

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الأول، أي أنه:

توجد علاقة طردية بين أداء إدارة الشركات في ظل نظرية الوكالة وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٢/١- اختبار الفرض الفرعي الثاني:

توجد علاقة معنوية عكسية بين مصداقية القوائم المالية وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ- معامل الارتباط:

جدول (٩) مصفوفة الارتباط للفرض الفرعي الثاني

المتغير المستقل	معامل ارتباط "بيرسون"	المعنوية	المتغير التابع
مصداقية القوائم المالية	-٠,٣٨٦- (**)	٠,٠٠٠	ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية ٠,٠١

بالنظر في الجدول السابق يتضح وجود ارتباط عكسي معنوي بين مصداقية القوائم المالية وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث كانت قيمة معامل ارتباط "بيرسون" - ٠,٣٨٦-، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، وتشير إلي أنه كلما ازدادت ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية قلت مصداقية القوائم المالية

ب- تحليل التباين :

جدول (١٠) تحليل التباين للفرض الفرعي الثاني

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
			القيمة	المعنوية
الانحدار	١٤١,٢٣٥	١٤١,٢٣٥	٢٩١,٤٧٢	٠,٠٠٠
الخطأ	٣٨,٧٦٥	٠٤٨٥		

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين مصداقية القوائم المالية وبين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث كانت قيمة اختبار "ف" ٢٩١,٤٧٢ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج- معامل التحديد:

جدول (١١) معامل التحديد للفرض الفرعي الثاني

البيان	R^2	R	الخطأ المعياري
معامل التحديد	٠,٧٨٥	٠,٨٨٦	٠,٦٩٦١٠

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 = ٠,٧٨٥، وهو يعنى أن مصداقية القوائم المالية تفسر ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بنسبة ٧٨,٥% ، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل فى العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني، أي أنه:

توجد علاقة معنوية عكسية بين ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وبين مصداقية القوائم المالية وبين.

القسم السادس:الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أ- تحليل نتائج الدراسة الميدانية لمتغير أسباب وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

جدول (١٢) نتائج الدراسة الميدانية لمتغير أسباب وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

م	العبارات	المتوسط
١	تعزز التقارير المالية لتلبية توقعات المستثمرين وأصحاب المصالح والمحللين الماليين الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١,٤٠٧٤
٢	تحقيق مصالح شخصية للمديرين وأصحاب الشركات	١,٣٧٠٤
٣	تجنب الشركات لانتهاك شروط الاقتراض والتي قد يكون لها نسب ودلالات معينة بالقوائم المالية	١,٣٣٣٣
٤	الحصول على شروط أفضل للتبادل مع أصحاب المصالح (عملاء-موردين-مقرضين...)	١,٥٥٥٦
٥	التأثير على سعر السهم في الأجلين القصير والطويل	١,١١١١
٦	المحافظة على استقرار الدخل وتجنب تقلباته	٢,٠٣٧٠
٧	تجنب التكاليف السياسية والتشريعية مثل التكاليف الضريبية ، وطلبات نقابات العمال، والتكاليف البيئية، ورقابة الجهات الحكومية ضد الاحتكار	١,٥٩٢٦
٨	الخصومات الممنوحة للعملاء عند البيع(تعجيل المبيعات)	١,١٨٥٢
٩	منح خصومات سعريه في توقيتات غير اعتيادية	١,٤٨١٥
١٠	تخفيض النفقات الاختيارية(مثل نفقات البحوث والتطوير-نفقات الدعاية والإعلان- نفقات البيع- النفقات العمومية والإدارية)	١,٤٤٤٤
١١	إدارة توقيتات أرباح بيع الأصول طويلة الأجل بمعنى الإعلان عن أرباحها فى التوقيتات التي تخدم مصالح الإدارة	٢,٨٢١١
١٢	شراء أسهم خزانة في توقيتات معينة لتخفيض عدد الأسهم وزيادة ربحية السهم	١,٩٢٣٢
١٣	استخدام المشتقات المالية مثل عقود الحماية وعقود معادلة القروض بالأسهم وعقد صفقات التوريق	٢,٠٠١٨

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أقل من ٣ درجات (المتوسط المرجح)، حيث تباينت درجة الموافقة بين عدم الموافقة بدرجة كبيرة وعدم الموافقة، والمتوسطات بين (٢,٨٢١١، ١,١١١١)، مما يعني أنه يتم العديد من الممارسات المختلفة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بالشركات محل الدراسة، حيث:

- تؤدي الممارسات المختلفة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلي عدم تعزيز التقارير المالية لتلبية توقعات المستثمرين وأصحاب المصالح والمحللين الماليين الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- أن الممارسات المختلفة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تعمل علي تحقيق مصالح شخصية للمديرين وأصحاب الشركات.

- تجنب الشركات لانتهاك شروط الاقتراض والتي قد يكون لها نسب ودلالات معينة بالقوائم المالية تعتبر ذات تأثير كبير علي إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

- أن الحصول على شروط أفضل للتبادل مع أصحاب المصالح (عملاء-موردين- مقرضين.....) من الأسباب الدافعة إلي إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

- أن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لا تؤثر بشكل كبير على سعر السهم في الأجلين القصير والطويل.

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لا تؤدي إلي المحافظة على استقرار الدخل وتجنب تقلباته.

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تزيد من التكاليف السياسية والتشريعية مثل التكاليف الضريبية، وطلبات نقابات العمال، والتكاليف البيئية للشركات، ورقابة الجهات الحكومية ضد الاحتكار.

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يدعمها الخصومات الممنوحة للعملاء عند البيع.

- أن منح خصومات سعريه في توقيتات غير اعتيادية تعتبر من الممارسات الفعالة في إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يدعمها تخفيض النفقات الاختيارية(مثل نفقات البحوث والتطوير-نفقات الدعاية والإعلان- نفقات البيع- النفقات العمومية والإدارية).

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يدعمها إدارة توقيتات أرباح بيع الأصول طويلة الأجل بمعنى الإعلان عن أرباحها فى التوقيتات التي تخدم مصالح الإدارة.

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تدعمها عملية شراء أسهم خزانة في توقيتات معينة لتخفيض عدد الأسهم وزيادة ربحية السهم.

- أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يدعمها تساعد في استخدام المشتقات المالية مثل عقود الحماية وعقود معادلة القروض بالأسهم وعقد صفقات التوريق.

ب- تحليل نتائج الدراسة الميدانية تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في التحسين الصوري للمركز المالي

جدول (١٣) نتائج الدراسة الميدانية لمدي مصداقية القوائم المالية في التحسين الصوري للمركز المالي

م	العبارات	المتوسط
١	تحسينات صورية(غير حقيقية ومؤقتة)للمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها	١,٢٩٦٣
٢	إعاقة التدفق الكفء لسوق المال	١,٤٠٧٤
٣	خفض دقة التوقعات لفرص التدفقات النقدية المستقبلية	١,٦٦٦٧
٤	خفض كفاءة الأسواق المالية	١,٥٩٢٦
٥	ضعف مصداقية القوائم المالية	١,٦٣٠٠
٦	خفض الموثوقية في القوائم المالية المنشورة كأداة للحكم على أداء الإدارة	٢,٤٨١٥
٧	ضعف وزعزعة الثقة في أداء مراقبي الحسابات لعدم إفصاحهم عن قيام الشركة باستخدام أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	٢,٤٨١٥
٨	خفض سعر سهم الشركة	٣,٨٥١٩
٩	انخفاض قيمة المنشأة في الأجل الطويل	١,٦٦٦٧
١٠	خفض كفاءة الأسواق المالية	١,٥٥٥٦

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أقل من ٣ درجات (المتوسط المرجح) عدا عبارة واحدة، حيث تباينت درجة الموافقة بين عدم الموافقة بدرجة كبيرة والموافقة، والمتوسطات بين (٣,٨٥١٩، ١,٢٩٦٣)، مما يعني أنه مصداقية القوائم المالية لا تعمل علي التحسين الصوري للمركز المالي بالشكل الكافي، حيث أن :

- **أن تلك التحسينات صورية(غير حقيقية ومؤقتة).**
- **أنها تعمل علي إعاقة التدفق الكفء لسوق المال.**
- **أنها تؤدي إلي خفض دقة التوقعات لفرص التدفقات النقدية المستقبلية.**
- **أنها لا تؤدي إلي خفض كفاءة الأسواق المالية.**
- **ضعف مصداقية القوائم المالية.**
- **أنها تؤدي إلي خفض الموثوقية في القوائم المالية المنشورة كأداة للحكم على أداء الإدارة.**
- **أنها تؤدي إلي ضعف وزعزعة الثقة في أداء مراقبي الحسابات.**
- **أنها تؤدي إلي خفض سعر سهم الشركة.**
- **أنها تؤدي إلي انخفاض قيمة المنشأة في الأجل الطويل.**

ج- تحليل نتائج الدراسة الميدانية لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ظل نظرية الوكالة

جدول (١٤) نتائج الدراسة الميدانية لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ظل نظرية الوكالة

م	العبارات	المتوسط
١	تعارض مصالح الوكيل (المدير) مع مصالح الأصيل(الملاك)	١,٣٧٠٧
٢	عدم قدرة الأصيل(الملاك) على ملاحظة الوكيل(المديرين)	١,٥٥٥٦
٣	عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل	٢,٤٨١٥
٤	سعى المديرين إلى ممارسات إدارة بالأنشطة الحقيقية لتعظيم منافعهم إذا كانت إذا كانت مكافآتهم تتحدد على أساس أداء(أرباح) الشركة	٢,٤٠٤٧

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أقل من ٣ درجات (المتوسط المرجح)، حيث تباينت درجة الموافقة بين عدم الموافقة بدرجة كبيرة وعدم الموافقة، والمتوسطات بين (٢,٤٨١٥، ١,٣٧٠٧)، مما يعني أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ظل نظرية الوكالة، تحدث نتيجة :

- **تعارض مصالح الوكيل (المدير) مع مصالح الأصيل(الملاك).**
- **عدم قدرة الأصيل(الملاك) على ملاحظة الوكيل(المديرين).**
- **عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل.**
- **سعى المديرين إلى ممارسات إدارة بالأنشطة الحقيقية لتعظيم منافعهم إذا كانت إذا كانت مكافآتهم تتحدد على أساس أداء(أرباح) الشركة.**

د- تحليل نتائج الدراسة الميدانية لمدي فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية

جدول (١٥) نتائج الدراسة الميدانية لمدي فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية

م	العبارات	المتوسط
١	تعارض المصالح (الصراع) بين المراجع وإدارة الشركة(المديرين)	١,٥٩٢٦
٢	تكرار أو عدم قيام الشركة بتغيير مراجع الحسابات(مكتب المراجعة) طول فترة الارتباط	١,٣٧٠٤
٣	قيام الشركة بتعين مكتب مراجعة من إحدى شركاء Partners مكاتب المراجعة الأربع الكبيرة 4Big	١,٢٥٩٣
٤	قيام الشركة بتعيين مكتب مراجعة مرتفع الكفاءة	١,٤٤٤٤
٥	ازدادت أهمية الشركة (حجم الشركة) وزيادة تعرضها للتدقيق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والأجهزة الرقابية	٢,٢٥٩٣

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أقل من ٣ درجات (المتوسط المرجح)، حيث تباينت درجة الموافقة بين عدم الموافقة بدرجة كبيرة وعدم الموافقة، والمتوسطات بين (٢,٢٥٩٣، ١,٢٥٩٣)، مما يعني أن فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية، تتحقق من خلال:

- إزالة تعارض المصالح (الصراع) بين المراجع وإدارة الشركة(المديرين).
- عدم تكرار أو عدم قيام الشركة بتغيير مراجع الحسابات(مكتب المراجعة) طول فترة الارتباط.
- قيام الشركة بتعين مكتب مراجعة من إحدى شركاء Partners مكاتب المراجعة الأربع الكبيرة 4Big
- قيام الشركة بتعيين مكتب مراجعة مرتفع الكفاءة.
- زيادة أهمية الشركة (حجم الشركة) وزيادة تعرضها للتدقيق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والأجهزة الرقابية.

ثانيا: الخلاصة:

تعتبر هذه الدراسة اسهامة في مجال الأدب المحاسبي المرتبط بإدارة الأرباح، حيث هدفت الى بيان تأثيرات كفاءة أعمال المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك بالنسبة للشركات فى البيئة المصرية.

وتحقيقا لهذا الهدف تناولت الباحثة بالدراسة والتحليل بعض ما ورد في الأدب المحاسبي والمراجعى لممارسات وأساليب إدارة الإرباح بالأنشطة الحقيقية، وتأثير هذه الممارسات على مصداقية القوائم المالية للشركات التي تتبع هذه الأساليب، وكذا الدراسات الخاصة بفاعلية أعمال المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد أوضحت الدراسة التحليلية للبحث وجود تضارب فى نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على مصداقية القوائم المالية، وكذا التباين فى نتائج الدراسات السابقة فيما يخص الأساليب المستخدمة من قبل الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وكذا تأثيرات ومحددات أعمال المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية .

وخلصت الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة صحة الفرض الاساسى والمتمثل فى ان هناك علاقة عكسية معنوية بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية واستخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح، ووجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين أداء إدارة الشركة فى ظل نظرية الوكالة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ،ووجود علاقة معنوية عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومصداقية القوائم المالية للشركة.

ثالثا: نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الى قياس تأثير أعمال المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ،وقد توصلت الدراسة للنتائج الأتية:

١- هناك العديد من الدوافع لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، مثل: تعزيز التقارير المالية لتلبية توقعات المستثمرين والمحللين الماليين وأصحاب المصالح الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتي من أهمها تحقيق مصالح شخصية للمديرين وأصحاب الشركات، تجنب انتهاكات شروط الاقتراض، الحصول على شروط أفضل للتبادل مع أصحاب المصالح، التأثير على سعر السهم فى الأجلين القصير والطويل، المحافظة على استقرار الدخل وتجنب تقلباته، وتجنب التكاليف السياسية والتشريعية.

٢- تتعدد الأساليب المستخدمة فى الشركات المصرية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومن هذه الأساليب: تعجيل المبيعات، منح خصومات سعريه فى توقيتات غير عادية، تخفيض النفقات الاختيارية، إدارة توقيتات بيع الأصول طويلة الأجل، شراء أسهم خزانة فى توقيتات معينة لتخفيض عدد الأسهم وزيادة الربحية، واستخدام المشتقات المالية مثل عقود الحماية،عقود معادلة القروض بالأسهم، وعقود صفقات التو ريق.

٣- تؤدى ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى تحسين صوري في المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وخفض الموثوقية في القوائم المالية للشركة وبما يؤدى ضعف مصداقية القوائم المالية كأداة للحكم على أداء الإدارة وانخفاض قيمة الشركة فى الأجل الطويل، وكذا خفض كفاءة الأسواق المالية.

٤- زيادة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من قبل الإدارة فى ظل نظرية الوكالة نتيجة تعارض مصالح الوكيل (المدير)، والأصيل (الملاك)، وعدم قدرة

الأصيل على ملاحظة الوكيل،وعدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل وبالتالي سعى المديرين الى ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لتعظيم منافعهم خاصة إذا ما كانت مكافأتهم تتحدد على أساس اداء (أرباح) الشركة.

٥- من أهم المتغيرات المؤثرة في فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية ، تعارض المصالح (الصراع) بين المراجع الخارجي وإدارة المنشأة،طول فترة الارتباط بين المراجع والشركة، قوة مكتب المراجعة وكفاءته، وحجم الشركة ومدى تعرضها للتدقيق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والأجهزة الرقابية.

رابعا: توصيات الدراسة:

١- ضرورة اهتمام المنظمات المهنية فى مصر بتقييم تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على مصداقية القوائم المالية للشركات، والتوجيه بكافة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الممارسات على اصحب المصالح.

٢- ضرورة استحداث معايير محاسبية مصرية أو تعديل المعايير القائمة بما يساعد فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، والزام الشركات المصرية بالالتزام بقواعد الإفصاح عن البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد مدى قيام إدارات الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من عدمه .

٣- استحداث معيار مراجعة مصري لتوجيه المراجعين والأجهزة الرقابية الحكومية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ووضع عقوبات على القائمين بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وذلك بالاستعانة بالمهنيين والباحثين الأكاديمي فى مجالات المراجعة.

٤- توجيه اهتمام الباحثين لمزيد من الدراسات عن أساليب للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وكيفية الحد منها.

خامسا: دراسات وبحوث مستقبلية:

- دراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على قيمة المنشأة السوقية.
- دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية وابتكارات الهندسة المالية .
- دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح بالاستحقاقات وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقة.

- دراسة تطبيقية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على كفاءة أسواق المال.

القسم السابع: مراجع البحث

أ- مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم،فريد محرم فريد،٢٠١٤،دور لجنة المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،ع ٢: ٤٨١-٥٥١
- اللوزى،خالد محمد،٢٠١٣،أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم- دراسة اختباريه على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط http://www.meu.ed.jo تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/١٥
- بافقير، سالم محمد سعيد،٢٠٠٨،مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمى للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة فى أسواق الأوراق المالية،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس
- حماد،مصطفى أحمد محمد،٢٠١٧،أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح R E Mعلى الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية،دراسة تطبيقية،مجلة الفكر المحاسبى، العدد الأول، الجزء الأول:١١-٦١
- زين الدين، سمية باسم صبحي محمد،٢٠١٢،أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة،المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،٣(١):١٤٩-١٧٤
- عادل محمد شكري، التحليل الكمي في المجالات التسويقية، القاهرة، مكتبة كلية التجارة جامعة عين شمس،١٩٩٧، ص ٨٦.
- عيسى، د/سمير كامل محمد ،٢٠٠٨،أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (٢٤٥):١-٤٧.
- معروف، هادى مسعود،٢٠١٠،دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة، جامعة حلوان.

- مطر،محمد وآخرون،أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية https://www.research gate.net تاريخ الدخول ١٧-١-٢٠١٨
- مندور،محمد محمد إبراهيم،٢٠١٦، أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية،مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني:١١٢١-١١٧٢

ب- مراجع باللغة الانجليزية:

- Adam Greiner,Mark J.Khlbeck,& Thomas,J.Smith,"The relationships between aggressive real earning management and current and future audit fees, Auditing: Journal Of Practice and Theory, Vol.36,Issue 1:85-107, http://doi.org/ 10.2308/aipt-51516

- Arrunada,B.2000,Audit quality : Attributes, private safeguards and the role of regulation, The European accounting Review.Vol.9,No.2:205-224

- Baker,C.,M.Defond J. Jiambalvo,and K.R.subramanyam, 1998,The effect of Audit quality On earning management, Contemporary accounting research. Vol., 15, No.1:1-12

- Cuprertion,C.M.,A.L.Martinez,and N.C.dacosta,2015,Earning manipulations by real activities management and investors perceptions, Research in international business and finance, 34:309-323

- Ducharml L.,Malate sat, P.H &Sefcik, S,E,2004,Earning management stock issue, and shareholder lawsuits, Journal Of financial Economics 71:27-49.

- Gunny, K.A.2010,The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting benchmarks, Contemporary Accounting research,27(3):855-888

- Jong A.& Merterns,G.,2014.How does earning management influence investors' perceptions of firm value? Survey evidence from financial analysis, Review of accounting studies, 19(2):606-624.

- Kolsi,M.C.,& H.Matoussi,2011.Securitization transactions, Real Manipulation and stock market voluation, International Journal OF accounting and finance, 3(2):147-164.

- Lngrid Shuli,2011,Earning management and quality Of The financial reporting, perspective Of innovations, Economics and Business, Vol.8,Issue 2:45-48,http://www.researchgate.net تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٥.

- Legoria, J.2000, Earning management .The pharmaceutical industry, and health care cost performance: A test Of political cost hypothesis, Research In accounting regulation 14:101-131.

- Lesage,C.,Ratzinger- Sakel L,N.&Xettunen,J.2011, IS joint audit good or bad? Efficiency perspective evidence from European counting C A A A annual conformance available http://ssrn.com/abstract=1982732 تاريخ الدخول ٢٧-١-٢٠١٨

- Mehmet Unsal Memis,& Emin Husey Cetenk,2012,Earning management audit quality and legal environments: An international Journal Of Economics and Financal Issues, Vol.,2No.4:460-469.www.ecojournals.com

- Miloud,T.2014,Earning management and initial public offering :An empicral analysis, The journal of applied business research 30(1):117-134

- Mohamed Alhdab,Effects of audit quality On real and accrual earning management and subsequent return performance: Evidence from IPOS, https://papers.ssrn.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/٢٧

- Roychowdhury,S.2006.Earning management through real activities manipulation, Journal Of accounting and economics,42(3):335-370 https://www.sciencedirect.com تاريخ الدحول ٢٠١٨/١/٢٦

- **Salau A.M.& Ayoib C.,A., Auditor Tolerance Of Accrual- based and real earning management in boardrooms Of politically connected Nigerian firms, Asian Journal of accounting and governance 8:101-111 https://www.doi.org/10.117576/AJAG-09-08-2017**

- **Sikka,p.2009 Financial crisis and silence of auditors, accounting organizations and society 34(6-7):868-873**

- **Siregar,S.V.&Utama, S.2008,Type Of earning management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate governance practice: evidence from Indonesia, The international journal of accounting (43):1-27**

- **Toylor,G.K.,& R.Zxu,2010,Consequences of real earning management On subsequent operating performance, research in accounting regulation,22(2):128-132**

- **Watts,R.,& Zimmerman,J.,1990,"Posiitive accounting theory; ten year perspective" The accounting Review 65:131-156**
- **Wilson, G.2015,The effect Of real earning management On the information content of earning, Journal Of Finance and accounting(19):1-10**

- **Yadollah Tariverd, Mehdi Moradzadehford & MaryaRostam, 2012," The effect Of earning management On the quality Of financial reporting, African Journal Of business management, Vol.,6(12),PP:4603-4611**

- **Yuliand,R.,M.Anshori,& N.Alim 2015.Real earning management in Indonesian sharia capital market, social and behavioral sciences (211):866-873**

- **Zhou, J. &R.Elder 2001,Audit firms size, industry specialization and earning management by initial public offering firms. working paper**